

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Gomhoureya
DATE:	22-March-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	600,000
TITLE :	Crisis between Minister of Health and Medical Syndicate
PAGE:	03
ARTICLE TYPE:	Syndicate News
REPORTER:	Ali Abdel Ghany - Essam Al Qolla - Khaled Youssef

أزمة مشتعلة بين وزير الصحة ونقابة الأطباء

والعلاج الطبيعى، وجاء فى حيثياته ان الفصل التام بين عمل ممارسى العلاج الطبيعى وطبيب الطب الطبيعى فى غير صالح المريض فعملهما يدور وجوداً وعدمياً مع وجود المريض مما يستلزم وجود تعاون وثيق وتنسيق دائم لإجراء عملية متابعة علمية لحالة المريض بين الطرفين.

بينما أعلن أحمد عماد الدين بأنه أرسل إنذاراً على يد محضر لنقابة الأطباء وقام برفع دعوى ضدها بمحكمة عابدين لحاكمته لخروجهم عن القانون لأنهم تعاملوا مع وزير صحة مصر التى هى دولة قانون وأنا أشغل منصب سياسى ومن يملك المحاسبة هو مجلس النواب وهم خرجوا على قانون النقابة ويبنى وبينهم القانون.

جاء ذلك أثناء قيام الوزير لتفقد مستشفى كفر الشيخ العام ومركز الكبد ورافقه اللواء السيد نصر محافظ كفر الشيخ.

وأضاف الوزير انه سيتم افتتاح ٣٠ مستشفى جديداً خلال أغسطس القادم بتكلفة ٢ مليار جنيه منهم مستشفى برج البرلس والتى تقرر تزويده بقسم خاص لجراحة العظام لمواجهة الحوادث المتكررة لخدمة الطريق الساحلى الدولى.

وأبلغ الدكتور هشام عطا رئيس قطاع الطب العلاجى وزير الصحة باستياء مديرى المستشفيات ما وصفه بالتدخلات غير القانونية لوكيل نقابة الأطباء فى نظام العمل بالمستشفيات مما يؤثر بالسلب على سير المنظومة الصحية.

كتب - على عبدالغنى وعصام القلا وخالد يوسف:

اشتعلت الأزمة بين نقابة الأطباء ووزير الصحة.. حيث قال إيهاب الطاهر أمين عام النقابة العامة للأطباء ان النقابة قررت إحالة وزير الصحة إلى هيئة التأديب الابتدائية وذلك بناء على المذكرة المقدمة لمجلس النقابة من لجنة آداب المهنة. وكانت لجنة آداب المهنة بنقابة الأطباء قد استدعت د. أحمد عماد الدين راضى للتحقيق بناء على قرار الجمعية العمومية الطارئة للأطباء إلا ان الوزير لم يحضر فى موعد الجلسة المحددة للتحقيق وبناء على ذلك قرر مجلس النقابة إحالة التحقيق إلى هيئة التأديب الابتدائية.

من ناحية أخرى استنكرت النقابة وبشدة قرار وزير الصحة رقم ١٦٦ الصادر ٧ مارس الجارى والذي يجيز الفصل بين أقسام الطب الطبيعى وبين الزملاء من غير الأطباء العاملين بالعلاج الطبيعى.

حيث ينص القرار على عدم خضوع الزملاء من ممارسى العلاج الطبيعى (غير أطباء) لآى إشراف من الطبيب المعالج أكد الطاهر ان هذا القرار صادر بالمخالفة لحكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٥٣٦٧ لسنة ٥٨ قضائية والذي حكم بعدم جواز الفصل بين أقسام الطب الطبيعى